

مقدمة

تعتبر العدالة هي الوجه الحقيقي للحضارة الإنسانية حيث بمقدار تطور المجتمع وتطور جهاز العدالة فيه وبموازاة لهما يمكن قياس مدى سمو حضارة هذا المجتمع أو مدى انحطاطه، وتدخل العدالة الجنائية في هذا الإطار باعتبارها جزء من العدالة بصفة عامة، حيث هي التي تعكس السياسة الجنائية للدولة، وكما قيل عنها- العدالة الجنائية- هي بلا ريب أخطر مرفق في أي مجتمع متحضر يعطي للعدالة قيمتها وللكرامة الإنسانية قدرها، وذلك باعتبار أن خارج العدالة لا يمكن أن نجد سوى البغي والاستبداد وكل صور الهمجية والاستعباد التي لا يصلح معها الحديث عن حضارة المجتمع في الفرد أو عن كرامة للفرد في المجتمع.

كما أن السياسة الجنائية الحديثة تقر بأن الجريمة كظاهرة اجتماعية ليست منفصلة عن باقي الظواهر الأخرى، حيث بما أن الجريمة تعتبر أخطر ضروب السلوك المنحرف فما هي إلا انعكاس لضروب الاختلال الكامنة في البناء الاجتماعي، مما حدا بهدف السياسة الجنائية المعاصرة إلى القضاء على الجريمة في مهدها وذلك بالقضاء على الظروف المهيأة لها، ومن المعلوم أن لكل نظام قانوني مبادئ تعتبر بمثابة الأسس التي يقوم عليها، سواء كان قانونا موضوعيا أو شكليا.

ولعل من الثوابت والمبادئ الراسخة التي يقوم عليها القانون الجنائي ما يعرف بقاعدة التقادم، هذا الأخير أي نظام التقادم هو موضوع دراستنا هذه والذي يلقي تطبيقه في جميع الميادين ومجالات القانون على اختلافها وتشعبها ويعد من بين أهم اتجاهات السياسة الجنائية التي تهدف إلى تحقيق الكفاية والعدل والاستقرار.

إن التقادم و نظرا لما يمثله من أهمية في مختلف القوانين و التشريعات قد حاز على مكانته وأصبح من بين أهم المبادئ القانونية التي كرستها التشريعات بنصوص قانونية على سبيل الحصر، وهذا على مستوى قانون العقوبات الداخلي للدول حرصا منها على مواكبة التشريعات الوطنية للدول المنظمة لهذا المبدأ كنظام قانوني فعال من شأنه أن يخدم مصالح العدالة على الصعيد الإقليمي و الدولي كما أن نظام التقادم أحرز أيضا اهتمام القانون الدولي الجنائي الذي بدأ يعرف في الوقت الراهن تطور القضاء الجنائي الدولي عن طريق الأجهزة القضائية الدولية التي أوجدتها.

وتبرز أهمية هذا الموضوع من خلال وضع المشرع لقاعدة عدم تقادم بعض العقوبات ومدى ملائمة فكرة التقادم والتطورات الحديثة في ظل تطور الإجرام الذي أصبح يأخذ أشكال مختلفة.

إن الباحث في موضوع تقادم العقوبة ستواجهه دون شك صعوبة في الكشف عن الإجابة للأسئلة والإشكالات القانونية التي يطرحها هذا الموضوع وذلك لافتقاره إلى المراجع المتخصصة والرسائل والأطروحات الأكاديمية التي تناقش وتعالج هذا الموضوع وهذا هو بالذات الذي شكل لنا حافزا من أجل التعرف على الموضوع والبحث فيه لتعم الفائدة بإذن الله.

ومن خلال هذا البحث وجدنا عدة إشكاليات تطرح نفسها محاولين الإجابة عليها من خلال التطرق لمفاهيم تقادم العقوبة ودراسة الأسس التي يقوم عليها وفي ذات الوقت سنتطرق إلى التعديلات التي مست تقادم العقوبات في التشريع الجزائري مشيرين إلى بعض قوانين بعض الدول الأخرى كأسلوب مقارنة لإثراء بحثنا هذا وعليه تطرح الإشكالية الآتية:

ما مفهوم التقادم؟ وعلى أي أساس تنقضي العقوبة بالتقادم؟

وما هي الآثار المترتبة على تقادم العقوبة؟

لذلك ارتأينا لدراسة موضوعنا هذا -انقضاء العقوبة بالتقادم - إتباع المنهج التحليلي القانوني والمنهج المقارن لتبيان بعض النقاط القانونية والقضائية التي كانت محل خلاف بين الأنظمة القانونية لبعض الدول.

فتطبيق هذه المناهج العلمية في هذه الدراسة المتواضعة من شأنه أن يغذي هذا البحث ويضفي عليه طابع الاستمرارية في البحث والتفكير حتى يكون بحثنا هذا عمل قابل للتجديد والتطوير في المستقبل.

ولهذا قسمنا هذا البحث المتواضع إلى فصلين وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الخطة التالية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتقادم العقوبة

المبحث الأول: مفهوم العقوبة

المبحث الثاني: مفهوم التقادم وسريانه

الفصل الثاني: العقوبات التي يسري عليها التقادم والآثار المترتبة عليه

المبحث الأول: العقوبات من حيث سريان التقادم

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على تقادم العقوبة

لنختم موضوعنا هذا بخاتمة أوجزنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا.